الفصل الأول : مقدمة في علم الاقتصاد

١٠٢ قصد

د. أبرارسعيد باقلب

المقدمة

المشكلة الاقتصادية: تنشأ بسبب تعدد الحاجات الإنسانية التي يقابلها ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. والمشكلة الاقتصادية قد تكون على مستوى الفرد أو المنشأة أو الاقتصاد الوطني آو العالمي.

- **تنقسم الحاجات الإنسانية الى نوعين :**

1. حاجات أساسية أو ضرورية: يرتبط باستمرار حياة الإنسان على الوجه المناسب من مأكل وملبس ومسكن ..الخ.
2. حاجات كمالية: يختلف النظر إليها بحسب مستوى دخل الأفراد.

- **التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية** يخضع لمقاييس نسبية غير ثابتة. فما يعد كمالياً بالنسبة لصاحب الدخل المحدود قد يعد ضرورياً لصاحب الدخل المرتفع.

- الحاجات البشرية متجدده ومستمرة بسبب التطور التقني الدائم واختلاف أنماط الحياة ومستويات الدخل التي يعيشها الفرد ويمر بها.
- بعض السلع قد تكون كمالية عند شخص معين عندما يكون دخله منخفض ثم قد تصبح نفس السلعة ضرورية عند هذا الشخص نفسه عندما يرتفع دخله مثل السيارة الصغيرة الاقتصادية.

- **أنواع الموارد:**

1. **موارد اقتصادية (Economics Resources) :** هي كل ما يسره الله عزوجل من مصادر سواءً كانت طبيعية أو بشرية . هي كل ما يستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان . تتسم بالندرة والمحدودية بمعنى انها ليست قليلة بل انها محدودة نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن تلبيها

2. **موارد غير اقتصادية أو حرة (Free Resources) :** تتسم بعدم محدوديتها أو ندرتها وبالتالي فهي لا تمثل مشكلة حقيقة للإنسان. فهي تعتبر ضرورية واساس لحياة البشر رغم توفرها مثل الهواء.

- قياس الندرة يعتمد على الطلب على المورد وعلى استخداماته المختلفة. فأن المورد الذي لا يعتبر نادرا في وقت ما قد يصبح نادراً في وقت آخر نظراً لظهور أهميته في إشباع حاجات معينة في المجتمع مثل النفط لم يكن نادراً لكن أصبح اليوم مورداً يتصف بالندرة نتيجة لتزايد الطلب عليه ولكونه مورداً ناضباً.

تعريف علم الاقتصاد (عدة تعاريف):

1. احد العلوم الاجتماعية الذي يهتم بالطريقة التي يوظف فيها المجتمع موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة.
2. يدرس السلوك الإنساني من حيث التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة على حاجات المجتمع غير المحدودة.
3. علم اجتماعي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد المحدودة لإنتاج السلع و توزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع و بين الحاضر و المستقبل.
4. **التعريف الشامل والعام لعلم الاقتصاد:** العلم الذي يدرس السلوك كعلاقة بين الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات البديلة.

شروط لابد من توافرها في أي مورد ليصبح مورداً اقتصادياً:

1. الندرة أو المحدودية النسبية حيث يكون المورد نادر أو محدود نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن يشبعها.
2. وجود ثمن أوسعر للمورد، فكلما كان المورد أكثر ندرة كلما ارتفع ثمنه لكي يعبر عن ضرورة ترشيده وتخصيصه للاستخدام الأمثل مثل المياه والكهرباء.(الهواء ليس له ثمن أي انه ليس مورد اقتصادي).
3. ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد و وقت و مال. فالهواء وهو مورد غير اقتصادي فهو لايحتاج جهد ولا مال ولا وقت على خلاف البترول والماء نقي لابد من بذل جهد وقت ومال للحصول عليه.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

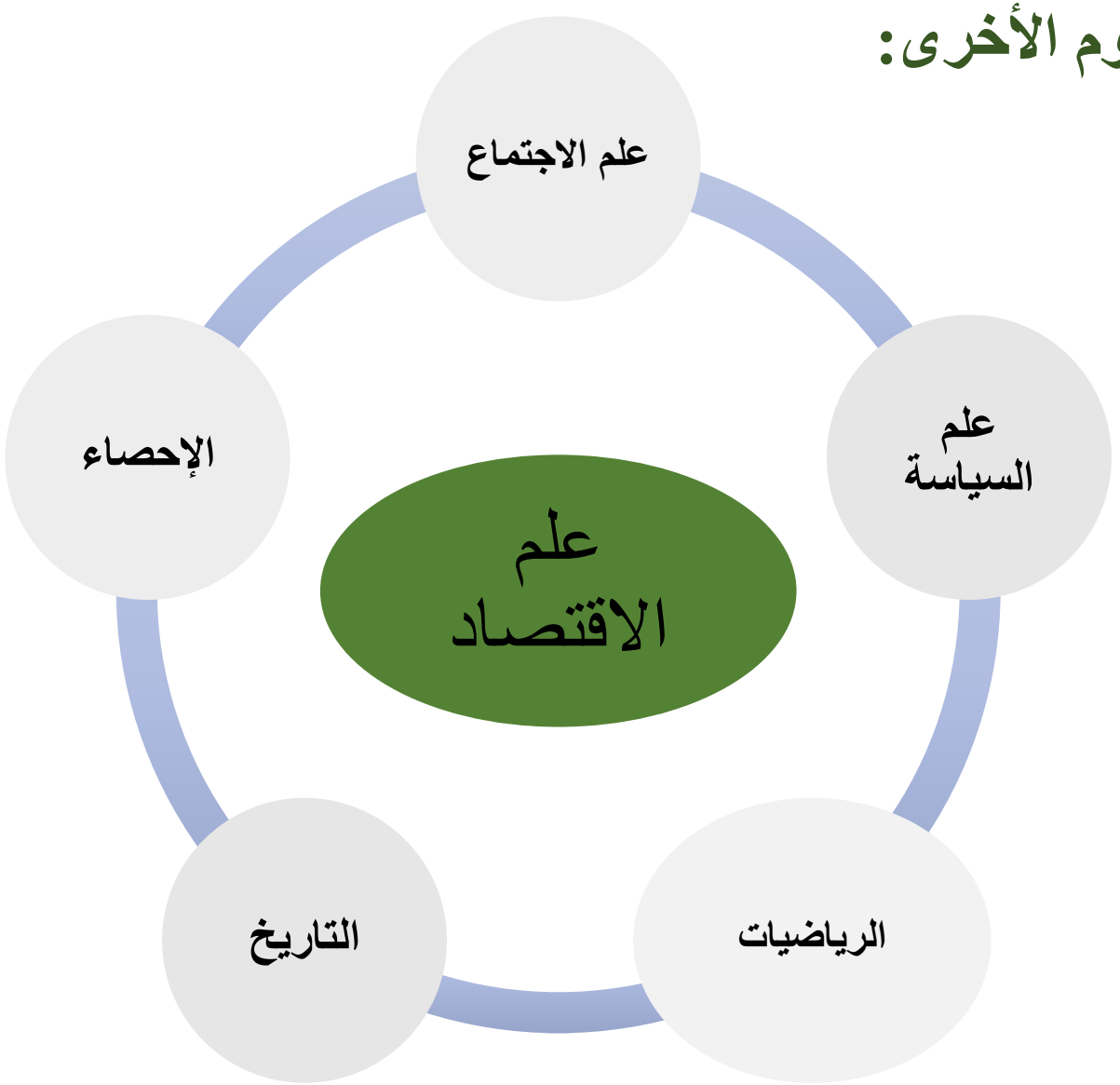

بعض المفاهيم والفرضيات في علم الاقتصاد:

➢ **الرصيد والتدفق (Stock and Flow) :** التدفقات والأرصدة هي متغيرات يتغير حجمها مع مرور الزمن. **الرصيد** هو كمية مقاسة ثابتة في لحظة زمنية معينة . **التدفق** هو كمية متغيرة يمكن أن تقاس فقط خلال فترة من الزمن.

- يوجد علاقة بين التدفق والرصيد في المجال الاقتصادي مثل : العلاقة بين الاستثمار و رصيد رأس المال حيث أن الاستثمار تدفق يمثل تغير في رصيد رأس المال.
- يمكن زيادة رصيد رأس المال بزيادة التدفق في الاستثمار في السلع الرأسمالية (كالآلات، المعدات، المباني) لإحلالها محل المستهلَك منها خلال فترة زمنية معينة (اهتلاك رأس المال).
- حيث أن زيادة التدفق في الاستثمار في السلع الرأسمالية بمعدل يزيد عن اهتلاك رأس المال أدى الى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال والعكس صحيح.

➢ مفهوم الدخل والثروة Income & Wealth:

- **الدخل:** عملية حركية متكررة أي انه تدفق نقدي يعطي الأفراد قوة شرائية.
- **الثروة:** رصيد نقدي في لحظة معينة من السلع المادية و غير المادية.

مثال: الإيجار الشهري لمنزل ما يعتبر دخلا (تدفقا) شهريا لمالكه، أما قيمة أو ثمن ذلك المنزل في لحظة ما تعتبر ثروة صاحبها.

➢ المنفعة الحدية Marginal Utility :

- هي المنفعة الإضافية المتحصلة من استهلاك وحده إضافية من السلعة أو الخدمة.

➢ تقسيم علم الاقتصاد:

1. **الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)** يستخدم لمعالجة المشاكل أو الظواهر الاقتصادية على المستوى الجزيئي أي على مستوى الفرد و العائلة والمشروع) مثل: تحديد السعرلسلعة آو خدمة ما، تحديد الوضع التوازني للمستهلك والمنتج.

2. **الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)** يستخدم لمعالجة أو التخفيف من حدة المشاكل أو الظواهر الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي ككل مثل: الأزمات الاقتصادية، الركود والتضخم الاقتصادي، النمو والتنمية الاقتصادية أو السياسات النقدية والمالية وتأثيرهما على النشاط الاقتصادي.

- الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المشاكل التي تواجه مسار الاقتصاد القومي قد تختلف كلياً عن الأدوات والأساليب التي تستخدم لمعالجة المسائل الجزئية التي تواجه الفرد والمنتج.

- فتحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة من خلال قوى العرض والطلب في السوق يختلف عن طريقة النظر للمستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي.
- معالجة البطالة على مستوى وحدات القرار الاقتصادي المنتج والمستهلك يختلف عن معالجته على مستوى الاقتصاد القومي.

سياسات الاقتصاد الكلي :

1. **السياسة المالية :** تتضمن تغيير معدلات الضرائب أو مستوى الإنفاق الحكومي، أو كليهما بهدف التأثير على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي.
2. **السياسة النقدية :** تتضمن في إدارة البنك المركزي لسياسة النقدية من خلال عدة طرق تؤثر على الكمية المعروضة من النقود.